بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ
وَلَا عُدْوَانَ إِلّا عَلَى الظّالِمِينَ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
أَمَّا بَعْدُ

فلاَ زِلتُ في سياقِ ذِكْرِ جهمياتِ الألباني بياناً للحقِ ونُصحاً للخلقِ
وعجبي لا يَكادُ يَنْتَهي ممَّا أراهُ مِنْ حالِ كثيرينَ ممَّنْ يَزْعُمُونَ اتَّباعَ السلفِ
وهمْ لهذا الرجلِ مُؤَمّمونَ وله معظِّمونَ
وكلما ذُكرتْ لهم بدعةٌ وضلالةٌ من ضلالاتهِ قالوا: عالمٌ وأخطأَ!
وَيْكأنَّ العالمَ عندهم لا يضلُ ولا ينحرفُ مهما فعلَ!

[قال أبو عبد الله الحداد : هذا لا يقتصر على أتباعه!
بل أيضًا من لا يتبعه!
بل لا يقتصر عليه!
بل على كل أقرانه وأمثاله في كل زمن ووطن!
وبعضه من باب قول الشاعر:
وبَقِيتُ في خَلْفٍ يُزكِّي بعضُهم
بعضًا لِيَدْفَعَ مُعْوِرٌ عن مُعْوِرِ!
وهذا كله من باب عظيم انفتح على كثير من الناس
وهو رفع الملام عن الأئمة الأعلام كما عنون ابن تيمية كتابًا له!
فعندهم أنه لا يضرُّ مع العلم ولا الإمامة شيء ولو كان الكفر!
كما قال صاحب النادرة لما عُرِض عليه كفرية: كَفَرَ الشيخُ رحمه الله!
فهذا غلوٌّ في الإرجاء يهدم الدين.
بل وصل الحال بهؤلاء المرجئة إلى تكفير من يخالفهم فقالوا: الطعن في الأئمة والعلماء زندقة!
بل صرَّح بعض المعاصرين بذلك تعيينًا
فقال الحلبي صاحب الألباني:
من يطعن في الألباني وأصحابه وابن فلان وأصحابه فهو زنديق!
فنقول لهم:

كل من طعن في السنة وأهلها بزور فهو أوْلى به!
وأثْبِتوا لنا أن ذاك عالمٌ أو إمامٌ قبل أن تتكلموا عن الطعن وغيره!
فليس بعالم ولا إمام من كان منه هذا الكلام!
ولو كان عالمًا أو إمامًا فإن ذنبه بقدر علو مرتبته!
نعم أليس قد قال عمر رضي الله عنه: يهدم الإسلام زَلَّة عالِمٍ؟!
وتفصيل الأمر يطول، والله المستعان]

ووالله إنَّ أئمةَ السنةِ قدْ بدَّعوا وضَلّلوا بل وكَفَّروا أناساً هم خيرٌ مِنَ الألباني وأعلمُ

1 – فهذا داود إمامُ الظاهريةِ!
الذي قالَ عنهُ أبوزُرْعةَ –رحمه الله–: [لو اقتصرَ على ما يقتصرُ عليهِ أهلُ العلمِ لظننتُ أنَّهُ يَكمدُ أهلَ البدعِ بما عندهُ مِنَ البيانِ والآلةِ ..]
ولمَّا أحدثَ في مسألةِ القرآنِ ما أحدثَ معَ علمهِ وفقههِ لمْ يقلْ أهلُ العلمِ أنَّهُ:
(عالمٌ وأخطأَ ولا يُطْعَن فيه) (!)
كما هو حالُ كثيرٍ مِنَ النَّاسِ اليومَ إذا بَيَّنْتَ لهم بدعَ وضلالات من يعظمونهُ!
بلْ قالَ ابن أبي حاتم –رحمهما الله تعالى– عنه: [كان ضالاً مبتدعاً مموِّهاً ممخرقاً]
وقال المَرُّوذي: قال لي أبو عبد الله –رحمه الله–: [مَن داود بن علي؟! لا فرج الله عنه]
وقال: حدثني محمد بن إبراهيم النيسابوري, أن إسحاق بن راهُويه لما سمع كلام داود في بيته:
[وثبَ على داود، وضربهُ وأنْكَرَ عليهِ]

وقال أبوحاتم الرازي –رحمه الله–: [من كَلَام جهم بن صَفْوَان، وحُسين الْكَرَابِيسِي، وَدَاوُد بْن عَليّ أَن لَفظهمْ الْقُرْآن مَخْلُوق، وَأَن الْقُرْآن الْمنزل على نَبينَا –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– مِمَّا جَاءَ بِهِ جِبْرِيل الْأمين حِكَايَة الْقُرْآن فجهَّمهم أَبُو عبد الله أَحْمَد بن مُحَمَّد ابْن حَنْبَل، وَتَابعه عَلَى تجهيمهم عُلَمَاء الْأَمْصَار طُرًّا أَجْمَعُونَ، لَا خلاف بَين أهل الْأَثر فِي ذَلِكَ.] ا. هـ
[انظر الحجة للتيمي]

فالأئمةُ قدْ أجمعوا على تجهيم داود هذا لَمَّا بدرَ منهُ ما بدرَ

وأمَّا ذِكْرُ ابن تيمية لداود ضمنَ أئمةِ الحديثِ والسنةِ (!)
كما في قولِهِ: وكان أئمةُ السنةِ، كأحمد وأمثاله، والبخاري وأمثاله، وداود وأمثاله .. ا. هـ

وفي قوله: هَذَا بِخِلَافِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ يَحْتَجُّونَ بِهِ وَيَبْنُونَ عَلَيْهِ دِينَهُمْ؛ مِثْلِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .. وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْه .. ودَاوُد بْنِ عَلِيٍّ .. ا. هـ

فهذا كلهُ باطلٌ مِنَ القولِ مخالفٌ لإجماعِ مَنْ تقدَّمَ.
2 – وهذا أيضاً مِسْعَر بن كِدام
الذي قالَ فيه هشام بن عروة –رحمه الله–: [ما قدم علينا من العراق؛ أفضل من ذاك السَّخْتياني أيوب، وذاك الرؤاسي مِسْعَر]
وقال الثوري –رحمه الله– عنه: [لَمْ يكن في زمانه مِثْله]
لمَّا أحدثَ قولهُ في مسألةِ الاستثناءِ في الإيمانِ لَمْ يشفعْ علمهُ وحديثهُ وحفظهُ عندَ الأئمةِ
بلْ قالَ أبو داود: سمعت أحمد ذَكَرَ المرجئة؛ فقال: [قيس بن مسلم وعلقمة بن مرثد .. ومِسْعَر]
وقال ابن قتيبة: [المرجئة: إبراهيم التيمي، وعَمرو بن مُرَّة .. ومِسْعَر بن كِدام]
وقال أبو نعيم: [مرت بنا جنازة مِسْعَر بن كِدام منذ خمسين سنة؛ ليس فيها سفيان ولا شَريك]
3 – وهذا أيضاً أبو ثور
الذي قالَ فيه أحمد بن حنبل –رحمه الله:
[هو عندي في مِسْلاخ سفيان الثوري؛ أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة]
وقالَ عنهُ النسائيُ: [ثقةٌ مأمونٌ، أحدُ الفقهاءِ]
لما قالَ ما قالَ في حديثِ الصورةِ فقط
قال فيه أحمد –رحمه الله تعالى: [هذا جهميٌ لا تقربوهُ]
وقالَ عبدالوهاب الوراق –رحمه الله تعالى–: [يُهْجَر أبو ثور، ومن قال بقوله]
وهذا على مسألةٍ واحدةٍ وزَلَّةٍ واحدةٍ وبدعةٍ واحدةٍ!
نعمْ قدْ ذُكِر تراجُع أبي ثور عنْ هذا القول
لكن المقصودُ هنا بيانُ طريقةِ أهلِ العلمِ في التعاملِ معَ مَنْ يَقَعُ في مثلِ هذهِ البدعِ وإنْ كانَ في أصلهِ مِنَ العلماءِ (الذين نفعوا الإسلامَ والمسلمين)!

فلو كانت خدمةُ الإسلامِ والتوسعُ بالروايةِ والعلمِ في بعضِ أبوابِ الدينِ مِنْ موانعِ التبديعِ عندَ السلفِ –رحمهم الله تعالى

لكانَ هؤلاءِ المذكورونَ أوْلَى بالعذرِ مِنْ هؤلاءِ المتأخرينَ الذين يُحامي عنهم المرجئةُ، لكنَّ السلفَ والأئمةَ –رحمهم الله تعالى– كان لهم ميزانٌ آخر

فإنَّهُ لا يحلُّ عندهم أنْ يُقالَ " فلانٌ صاحب سُنَّةٍ حتى يُعلم أنَّهُ قد اجتمعت فيهِ خصالُ السنةِ فلا يُقالُ لهُ صاحبُ سُنَّةٍ حتى تجتمعَ فيهِ السنةُ "

و العلمُ عندهم " ليسَ بكثرةِ الروايةِ والكُتُبِ

ولكنَّ العالمَ من اتبعَ الكتابَ والسنَّةَ وإنْ كانَ قليلَ العلمِ والكُتُبِ

ومنْ خالفَ الكتابَ والسنَّةَ فهو صاحبُ بدعةٍ وإنْ كانَ كثيرَ الرِوايةِ والكُتُبِ "

ولأجلِ هذا قالَ السِّجْزي عن أئمةِ السنةِ : كان في وقتهم علماء لهم تقدُّمٌ في علوم، واتباع على مذهبهم لكنهم **وقعوا في شيء من البدع** إمَّا القدر، وإما التشيّع أو الإرجاء عُرِفوا بذلك **فانحطت منزلتهم عند أهل الحق**. ا. هـ

وقد أقرَّ بهذا ربيع بن هادي المدخلي إمام طائفته فقال: ولقد كان الرجل يزل **زلة واحدة في العقيدة** على عهد السلف؛ فيُسْقِطه أئمة السلف والحديث .. ا. هـ

وقال: المؤاخذة بالزلات هو منهج الإسلام .. ا. هـ

وقال: السلف لا يشترطون للتبديع اجتماع الصفات التي سردها الدكتور إبراهيم؛ فهم يبدِّعون؛ بل **يكفِّرون بمفردة واحدة** من مفردات العقائد. ا. هـ

فليتَ مَنْ يَتَعصبُ للمدخلي أن يستحضرَ قوله هذا حين النظرِ في ضلالاتِ الألباني

[قال أبو عبد الله الحداد : وفي ضلالات المدخلي نفسه!]

فإنَّ الحقَ أبلجٌ

لكنَّ مَنْ حَكَّمَ العواطفَ أنَّى لهُ التوفيق ؟!

وشروعاً في المرادِ

فمنْ جهمياتِ الألباني قولهُ لما سُئِلَ في [542 – 15] عن وصفِ اللهِ بالاسقرارِ ؟

فقالَ : لا يجوزُ أنْ يُوصفُ الله بأنَّهُ مستقرٌّ

لأن الاستقرارَ أولاً: صفةٌ بشريةٌ

ثانية: لم يوصفْ بها الله عزوجل حتى نقول استقرارٌ يليقُ بجلالهِ .. ا. هـ

ويُرَدُّ على هذا الضلالِ مِنْ وجهينِ

الوجهُ الأول: أنَّ الاستقرارَ مِنْ معاني الاستواءِ الذي أثبتهُ أهلُ السنّةِ للربِ سبحانه ورَدُّ هذا المعنى ما كان يُعْرَفُ إلا مِنْ قِبَلِ الجهميةِ.

قالَ ابن تيمية في شرحِ حديثِ النزولِ ص145: وقال عبد اللّه بن المبارك ومَن تابعه من أهل العلم، وهم كثير: إن معنى {اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ}: استقرَّ، وهو قول القُتَيبي .. ا. هـ

وقالَ ابن القيم في نونيتهِ (2 – 361):

فلهم عباراتٌ عليها أربعٌ ... قد حُصِّلَتْ للفارس الطعَّانِ

وهي استقرَّ وقد علا وكذلك ... ارتفع الذي ما فيه من نكران

وكذاك قد صعد الذي هو أربعٌ ... وأبو عُبيدة صاحب الشيباني

يختارُ هذا القولَ في تفسيره ... أدرى من الجهمي بالقرآن

قلت: ولا أعرفُ أحداً مِنَ السلفِ نَفَى هذا المعنى في الاستواءِ

ولأجلِ هذا قالَ عبد الرحمن بن حَسن –رحمه الله– كما في الدرر السَّنِيَّة 3 – 215:

وهو الذي وردَ عن الصحابةِ، والتابعين مِنَ المفسرينَ وغيرهم، في معنى قولهِ:

{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} إنَّ معنى استوى: استقر، وارتفعَ، وعلا

وكلها بمعنى واحد؛ لا ينكرُ هذا إلا جهميٌّ زنديقٌ، يحكمُ على اللهِ وعلى أسمائهِ وصفاتهِ بالتعطيلِ، قاتلهم اللهُ أنَّى يؤفكونَ . ا. هـ

الوجه الثاني: أن نَفْي الاستقرارَ لكونهِ من الصفاتِ البشريةِ قولٌ يلزمُ منهُ لوازم قبيحة
وذلكَ لأنَّ التواطئ المشكك في اللفظِ لا يلزمُ منهُ اتفاقُ الحقائق وتماثلها ألبتة
ففي هذا فتحُ بابٍ للجهميةِ لردِ الصفاتِ بنفسِ العلةِ المذكورة من كونها صفة بشرية (!)

قال ابن خزيمة –رحمه الله– في كتاب التوحيد:
الْمُعَطِّلَةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ تُنْكِرُ كُلَّ صِفَةٍ لِلَّهِ وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْقَعَ أَسْمَاءً مِنْ أَسْمَاءِ صِفَاتِهِ عَلَى بَعْضِ خَلْقِهِ، فَتَوَهَّمُوا لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ أَنَّ مَنْ وَصَفَ اللهَ بِتِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ بِهَا نَفْسَهُ، قَدْ شَبَّهَهُ بِخَلْقِهِ، فَاسْمَعُوا يَا ذَوِي الْحِجَا مَا أُبَيِّنُ مِنْ جَهْلِ هَؤُلَاءِ الْمُعَطِّلَةِ أَقُولُ: وَجَدْتُ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، فَأَعْلَمَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ , فَقَالَ: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}، وَذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ الْإِنْسَانَ فَقَالَ: {فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} ..
وَخَبَّرَنَا: أَنَّ رُكْبَانَ الدَّوَابِّ يَسْتَوُونَ عَلَى ظُهُورِهَا، وَقَالَ فِي ذِكْرِ سَفِينَةِ نُوحٍ: {وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ}
أَفَيَلْزَمُ – ذَوِي الْحِجَا – عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْفَسَقَةِ أَنَّ مَنْ ثَبَّتَ لِلَّهِ مَا يُثَبِّتُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْآيِ أَنْ يَكُونَ مُشَبِّهًا خَالِقَهُ بِخَلْقِهِ؟!!
حَاشَا اللَّهَ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَشْبِيهًا كَمَا ادَّعَوْا لِجَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ، نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ كَمَا أَعْلَمَنَا خَالِقُنَا وَبَارِئُنَا، وَنَقُولُ مَنْ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ: فَهُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا تَشْبِيهُ الْمَخْلُوقِ بِالْخَالِقِ ..

وَلَوْ كَانَ كُلُّ اسْمٍ سَمَّى اللهُ لَنَا بِهِ نَفْسَهُ وَأَوْقَعَ ذَلِكَ الِاسْمَ عَلَى بَعْضِ خَلْقِهِ: كَانَ ذَلِكَ تَشْبِيهَ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ
– عَلَى مَا تَوَهَّمَ هَؤُلَاءِ الْجَهَلَةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ –
لَكَانَ كُلُّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَصَدَّقَهُ بِقَلْبِهِ أَنَّهُ قُرْآنٌ وَوَحْيٌ، وَتَنْزِيلٌ، قَدْ شَبَّهَ خَالِقَهُ بِخَلْقِهِ. ا. هـ المراد

ومثلهُ يُقالُ في استقرارِ الرب
فإنَّ إثباتهُ لا يستلزمُ تمثيلهُ باستقرارِ المخلوقِ

فاستقرارُ الخالقِ يليقُ بهِ وبعزهِ وجلالهِ

واستقرارُ المخلوقِ يليقُ بحالهِ.

واللهُ الموفقُ .

ومن تجهماتِ الألباني أيضاً :

قوله في (سلسلته الضعيفة **2/177-178**) عند حديث أبي قتادة رضي الله عنهُ

عن النبيِ صلى الله عليه وآله وسلم أنّهُ قالَ: [إنّ اللهَ عزَ وجلَ لمّا قضى خلقهُ استلقى، ووضعَ إحدى رجليهِ على الأخرى وقالَ: لا ينبغي لأحدٍ من خلقهِ أن يفعلَ هذا] .

فقال الألباني : منكرٌ جداً .. الحديث يستشمُ منهُ رائحةُ اليهوديةِ الذينَ يزعمونَ أنَّ اللهَ تبارك وتعالى بعدَ أن فرغَ مِنْ خلقِ السمواتِ والأرض استراحَ !

تعالى الله عما يقولُ الظالمونَ علواً كبيراً ، وهذا المعنى يكادُ يكونُ صريحاً في الحديثِ فإنَّ الاستلقاءَ لا يكونُ إلا من أجلِ الراحةِ سبحانه وتعالى عن ذلك .

وأنا أعتقدُ أن أصلَ هذا الحديث من الإسرائيلياتِ وقدْ رأيتُ في كلامِ أبي نصر الغازي أنَّه رُوي عن كعب الأخبار ، فهذا يُؤيد ما ذكرتهُ ، وذَكر أبو نصرٍ أيضاً أنَّهُ رُوي موقوفاً عن عبد الله بن عباس وكعب بن عجرة ، فكأنهما تلقياهُ – إن صح عنهما – عن كعبٍ كما هو الشأنُ في كثيرٍ من الإسرائيلياتِ ، ثم وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ..

ومما يوهنُ من شأنِ هذا الحديث أنه صحَ عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله عليه وسلم مستلقياً في المسجدِ ، واضعاً إحدى رجليهِ على الأخرى . رواه البخاري ..

وجملةُ القولِ إنَّ هذا الحديثَ منكرٌ جداً عندي ، ولقد قفَّ شعري منهُ حينَ وقفتُ عليهِ ، ولم أجدْ الآن من تكلمَ عليهِ من الأئمةِ النقاد غيرَ أنَّ الحافظَ الذهبيِ أوردهُ في ترجمةِ " فليح " ، كأنَّه يشيرُ بذلكَ إلى أنه مما أُنكرَ عليه ..

ثم رأيتُ البيهقي سبقني إلى الكلامِ على الحديثِ بنحو ما ظهرَ لي .. ا.هـ المراد

والرد على هذا الغثاء من وجوهٍ :

الوجهُ الأول : تهويلُ الألباني حولَ هذا الحديث أمرٌ لا تقبله لغةُ علمٍ ولا يقبلهُ الإنصافُ

فإنَّ غايةَ ما قدْ يُقال في هذا الحديثِ أنَ بعضَ الأئمةِ قدْ ذهبوا إلى تصحيحهِ
وبعضهم حدَّثَ بهِ في مقامِ الردِ على الجهميةِ
وفي الوقت نفسه ذهب بعضُ علماء السنة إلى القول بتضعيف الحديث
بناءاً على العلل التي رأوها قادحةً في سندهِ
ومدارُ الردِ والقبولِ عند أهلِ السنةِ قاطبةً متقدمهم ومتأخرهم ثبوتُ النصِ أو عدمهِ
فمن ثبتَ عندهُ الحديثُ قالَ بهِ
ومن لم يَثْبُتْ عندهُ توقف عن ذلكَ
ولكنه لم يُشنع على إخوانه –الذين هم جماعةٌ من أئمةِ السنةِ– الذين قبلوا الحديثَ وحدثوا بهِ
أو صححوها ، ولم يجعلوا القولَ بهِ بدعةً منكرةً في الإسلامِ
وموقعةً لصاحبها في التنقصِ للرب تعالى حيث جعلوه وصفاً لله بما لا يليق به (!)
أو موافقاً ومشابهاً لليهود في طعنهم في الرب تعالى (!)
غاية ما قد يقال أن الحديث –في رأيهم– ضعيفٌ
لأجلِ كذا وكذا من العللِ السنديةِ التي رأوها
ومن أوضحِ ما يُبينُ هذا الحال موقفُ ابن القيم في هذا الحديث
فهو مع تضعيفهِ للحديثِ في تهذيب السنن
فقد ذكرهُ ضمن الأحاديث التي تأولتها الجهمية بتأويلاتها القبيحةِ وردّها
ولم يُشنع ولم يُثرب على من قالَ بهذا الحديث تصحيحاً أو تحديثاً

وأما هذه اللغةُ التي سلكها الألباني وأتباعهُ : مِنْ طعنٍ في متنِ الحديث
وطعنِ بعضهم فيمن روى الحديث أو صححه
فهذه لغةٌ أجنبيةٌ على العلمِ وأهلهِ
وبعيدةٌ كلَ البعدِ عن الإنصافِ وأهلهِ

الوجه الثاني : غايةُ ما تعلقَ بهِ من ضعفَ هذا الحديث هو الكلامُ في فُليحٍ وفي أبيه
وإعلالهُ بزعم الاضطرابِ .
فيُقال نعم قد ضعفَ فليحاً وأباه بعض أهل العلم وقد ذكرَ بعضهم الألبانيُ

وعارضهم آخرون فعدلوهما
وهذه بعض أقوال المعدلين : قال الدارقطنى عن محمد بن فليح: ثقة
وقال أبوحاتم: ما به بأس، ليس بذاك القوى.
وقد أخرج له البخاري في صحيحه روايته عن أبيه

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار [1121] : محمد بن فليح بن سليمان أبو عبد الله الأسلمي من متقني أهل الحجاز ممن سمع مع أبيه الحديث الكثير ولحق المشايخ معه مات سنة سبع وتسعين ومائة . اهـ

وقد حسن الألباني حديث محمد بن فليح (!) كما في كتابه المسمى بظلال الجنة (609)

وأما أبوه فليح فقد قال عنه ابن عدي: لفليح أحاديث صالحة يروى عن نافع عن ابن عمر نسخة، و يروى عن هلال بن على عن عبد الرحمن بن أبى عمرة عن أبى هريرة، و يروى عن سائر الشيوخ من أهل المدينة مثل أبى النضر و غيره أحاديث مستقيمة، و غرائب
وقد اعتمده البخارى فى صحاحه، و روى عنه الكثير، و قد روى عنه زيد بن أبى أنيسة، و هو عندى لا بأس به. ا.هـ

و قال الدارقطنى: يختلفون فيه، و ليس به بأس.
وقال الساجى: هو من أهل الصدق، و يهم.
و قال الحاكم أبو عبد الله: إتفاق الشيخين عليه يقوى أمره.

وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار [1117] فليح بن سليمان الخزاعي الاسلمي أبو يحيى من متقني أهل المدينة وحفاظهم مات سنة ثمان وستين ومائة. اهـ

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة فليح بعد أن ساق أقوال المضعفين:
قلت–أي الذهبي– : قد اعتمد أبو عبد الله البخاري فليحاً في غير ما حديث، كحديث: إن في الجنة مائة درجة.

وحديث: هل فيكم أحد لم يقارف الليلة.
وحديث: إذا سجد أمكن جبهته وأنفه من الارض – صححه الترمذي.
وحديث: يخالف الطريق يوم العيد.
وقال أبو بكر الصاغاني: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحرامي، حدثنا محمد بن فليح [حدثنا أبي]، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين، عن قتادة بن النعمان في الاستلقاء ووضع إحدى الرجلين على الاخرى: إنها لا تصلح لبشر ... الحديث. اهـ

وقال ابن رجب في شرحه [3 – 370] : عن حديث خرجه الإمام أحمد من رواية فليح : وهذا إسناد جيد. ا. هـ المراد

وأما بالنسبة لكلمة ابن معين –رحمه الله– التي نقلها ربيع المدخلي في تضعيفه للحديث ، فقد قال المعلميُ في التنكيل بخصوصها: محمد بن فليح بن سليمان. مرت الإشارة إلى حكايته في ترجمة سليمان بن فليح قال الأستاذ ص 62: «يقول عنه ابن معين: إنه ليس بثقة».
أقول: روى أبو حاتم عن معاوية بن صالح عن ابن معين: «فليح بن سليمان ليس بثقة، ولا ابنه».
فسئل أبو حاتم فقال: «ما به بأس، ليس بذاك القوى» وقد اختلفت كلمات ابن معين في فليح قال مرة: «ليس بالقوي ولا يحتج بحديثه، هو دون الدراوردي» وقال مرة: «ضعيف ما أقربه من أبي أويس» وقال مرة: «أبو أويس مثل فليح: صدوق وليس بحجة». فهذا كله يدل أن قوله في الرواية الأولى: «ليس بثقة»، إنما أراد أنه ليس بحيث يقال له ثقة وترداد الوطأة خفة في قوله: «ولا ابنه» فإنها أخف من أن يقال في الابن: «ليس بثقة» ويتأكد ذلك بأن محمد بن فليح روى عنه البخاري في (الصحيح) والنسائي في (السنن)
وقال الدارقطني: «ثقة» وذكره ابن حبان في (الثقات).اهـ

وعليه فلو ذهبَ ذاهبٌ أنّ مثل فليح يحسَّن حديثه هذا
خاصةً وأنَّه قد رأى جماعة من الأئمة قد حدثوا بهذا الحديث في كتب الاعتقاد وغيرها
وهم من هم في العلم والإمامة كعبدالله بن أحمد والخلال وابن أبي عاصم وغيرهم
وفي الوقت نفسه إذا رأى أنه قد ثبت عن كعب بن عُجْرة –رضي الله عنه– ما يدلُ على معناه
كما في قولِهِ عن الاستلقاء [أن ذلكَ لا يصلحُ لبشرٍ]
وهذهِ إشارةٌ صريحةٌ إلى معنى حديثِ قتادة رضي الله عنه

فلو ذهبَ ذاهبٌ إلى هذا فلا ينبغي التثريبُ وعقدُ الولاءِ والبراءِ على مثلِ هذا الأمر

وأما إعلالُ الحديثِ بالاضطرابِ: فيقال " التَّرْجِيحَ إِذَا وُجِدَ انْتَفَى الِاضْطِرَابُ "
وهذا هو الحاصلُ هنا فلا اضطراب
فقد جاء الحديث من طريق ابن الأصفر عن إبراهيم عن محمد بن فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن قتادة رضي الله عنه به
وجاء من طريق محمد بن المبارك الصوري عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عن سالم أبي النضر, عن عبيد بن حنين و بسر بن سعيد كلاهما عن قتادة رضي الله عنه
وجاء من طريق جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ

وقد تابع جعفراً أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ الْمِصْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْمَكِّيُّ [كما في المعجم الكبير]
وابن أبي عاصم [كما في معرفة الصحابة]
و الْحُسَيْن الرَّقِّيِّ [كما في إبطال التأويلات]
و مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاغَانِيُّ [كما في إبطال التأويلات]

وهذا الطريق هو المحفوظ
لأن طريق ابن الأصفر معل به
فهو مع كونه حافظاً فقد قال أبو نعيم عنه: صاحبُ غرائبٍ عن الحفاظِ
وقال الدارقطني: غيرهُ أثبتُ منهُ

وأمَّا طريقُ الصُّوري فقد خالفه فيه جمعٌ من الثقات فروايتهم عليهِ مقدمةٌ
وهو مع ثقتهِ فإنَّ لهُ ما يُستنكر كما قال الذهبي: أحاديثه تستنكر.

الوجه الثالث : قد جاء في هذا الباب عدة آثار وردها جميعها بزعم أنها (يشتم منها رائحة اليهودية) طعنٌ شديدٌ فيمن صححها أو رواها في كتبِ الاعتقادِ وغيره
وقد حدثَ بهذهِ الآثار –الواردة في مسألة الاستلقاء– وصححها غير واحدٍ من أهل العلم،
وهؤلاءِ كلهم يشملهم ذاكَ الوصفُ الجائرُ !!

فممّن حدثَ بهذا الحديث أو بما يُشير إليه إشارةً ظاهرةً:

1 – ابن أبي شيبة رحمه الله [المتوفى 235]
فقد أخرج في مصنفه أثر كعب بن عجرة –رضي الله عنه–[إن هَذَا لاَ يَصْلُحُ لِبَشَرٍ]
وفيه إشارةٌ صريحةٌ إلى حديثِ قتادة رضي الله عنه
وأخرجَ أيضاً قول كعب الأحبار –رحمه الله–[ضَعْهَا فَإِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ]

2 – وعثمان بن سعيد الدارمي [المتوفى 280]
فقد دفع تأويل المريسي لهذا الحديث
ولم " يقف شعره من الوقوف عليه " كما حصل للألباني !
ولم يعلم (!) أن هذا الحديث " من أشد المنكرات التي يرفضها منهج السلف "
كما قال تلميذ الألباني =(ربيع المدخلي) بجرأته المذمومة

3 – ابن أبي عاصم رحمه الله [المتوفى 287]
فقد رواه السنة ولم يقل أن هذا الحديث " منكرٌ جداً .. " كما قال الألباني !

ويبدو أن ابن أبي عاصم لم يعلم (!) أن هذا الحديث " فيه وصف الله بما لا يليق بجلاله وعظمته " كما قال ربيع المدخلي (!) بحذلقته المعهودة على الأئمة

4 – عبدالله بن أحمد –رحمهما الله تعالى–[المتوفى 290]
فقد حدث بهذا الحديث كما ذكر ذلك أبو موسى المديني رحمه الله
ولم يقل أن هذا الحديث " يستشم منه رائحة اليهودية! .. وأن هذا المعنى يكاد يكون صريحا في الحديث فإن الاستلقاء لا يكون إلا من أجل الراحة "كما قال الالباني !!
5 – الطبري [المتوفى 310]
فقد أخرج قول كعب –رحمه الله– في تفسيره :
[ربنا على العرش متكيء واضع إحدى رجليه على الأخرى]
والذي فيه إشارة إلى معنى الحديث

بل وفيه مطابقة له في شطره الثاني

6 – الطبراني رحمه الله [المتوفى 360]
فقد روى هذا الحديث في معجمه الكبير
ولم يقل أن هذا الحديث " **لا يليق بجلال الله** " كما قال ربيع المدخلي !

7 – أبو محمد الخلال رحمه الله [المتوفى 439]
فقد قال عن الحديث: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَهُمْ مَعَ ثِقَتِهِمْ شَرْطُ الصَّحِيحَيْنِ مُسْلِمٍ وَالْبُخَارِيِّ . ا.هـ

ولم يقل أيضاً كما قال سفيه سوهاج (=آل ماضي) –وهو من أتباع المدخلي– عمن يروي هذا الحديث "**هؤلاء يريدون أن يشحنوا عقيدة الأمة بالكذب والافتراء والأحاديث الواهية والضعيفة**"

8 – أبو موسى المديني رحمه الله [المتوفى 581]
فقد ذكر طرق حديث أبي قتادة رضي الله عنه
وذكر شواهده في الآثار عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم
وعن كعب الأحبار رحمه الله
وقال عن حديث قتادة –رضي الله عنه–: ورواةُ هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح . ا.هـ
ولم يقل أن " **الله جل وعلا ينزه عما في حديث أبي قتادة من النكارة** " كما قال المدخلي !

9 – عبدُالمغيثِ الحربي رحمه الله [المتوفى 583]
إذ صحح حديث قتادة رضي الله عنه
وقال: إِذَا رددناهُ، كَانَ فِيْهِ إِزرَاء عَلَى مَنْ رَوَاهُ ا. هـ المراد
وهذا حقٌ إذا كانَ الردُ بزعمِ النكارةِ المتنيةِ التي تُوحي بأنّها من كلامِ اليهودِ (!) كما قالَ الألبانيُ المتحذلقُ في "الثمرِ المستطاب"

10 – الدشتي رحمه الله [المتوفى 661]

إذ أورد كلام أبي موسى المديني واحتج بحديث قتادة –رضي الله عنه–
وقال: فهذا الحديثُ نصٌ عن النبي – صلى الله عليه وسلم – على أنَّ للهِ عَزَّ وَجَلَّ حَد. ا. هـ المراد

بل وقبلَ هؤلاءِ كلهم

1 – قتادة بن النعمان رضي الله عنه [المتوفى 23]
2 – كعب بن عجرة رضي الله عنه [51 وقيل 52] إذ أشار إلى معنى الحديث
3 – كعب الأحبار رحمه الله [المتوفى 34]
4 – وكل من حدث أو صحح هذه الأحاديث والآثار من رواة ومحدثين ومصنفين!

فأي ازدراءٍ وطعنٍ في السلفِ والأئمةِ أشدَّ من هذا يا من تزعمونَ احترامَ واتباع السلفِ ؟!

الوجهُ الرابع : الذي يظهر من كلام الألباني أن ممّا دفعه لتضعيف هذا الحديث
استنكارهُ لمتنه بسبب فهمهِ الأعجمي له (!)
والذي هو في الحقيقة موافق لفهم الجهمية من جانبٍ معينٍ (!)
لأنه لما فهم من الحديث التشبيه استنكرهُ زاعماً تنزيه الربِ من النقصِ (!)
وهكذا صُنْعُ الجهميةِ أيضاً ، لمّا فهموا من النصوصِ التشبيهَ أولوها أو ضعفوها بزعمِ التنزيهِ (!)

وما عسى الألباني أن يجيبَ لو قالَ لهُ قائلٌ:
إنّ إثبات الاستواءِ بعد خلق السماوات والأرض يكادُ يكونُ صريحاً في كونهِ لأجلِ الراحةِ (!)
فكيفَ تثبتُ الاستواءَ إذاً ؟!!
فانظر كيفَ يفتحُ هؤلاءِ المتطفلونَ على العلمِ البابَ للزنادقةِ !

والحقُ أنَّ هذهِ اللوازمَ ليست بلازمةٍ في المخلوقاتِ !
فكيفَ تُستلزمُ في حقِ الجبار القهار المتكبر سبحانه وتعالى!
أخرج الطبري في تفسيره بسند جيد عن قتادة قال [المتكبرُ يعني عن كلِ سوءٍ].

ومعلومٌ أنّهُ ليسَ كلُ مخلوقٍ يستوي أو يستلقي أو يتكئ ليرتاح من تعب!
فقد أخبرَ اللهُ تعالى أنّ أهلَ الجنةِ {فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ}
هذا مع كونه سبحانه قد أخبرَ عنهم أنهم:
{لَا يمسهم فِيهَا نصب} أي: تعبٌ ومشقةٌ

ولو كان هذا لازماً للمخلوق فيقال: " لَوْ قُدِّرَ أَنَّ هَذَا هُوَ حَقِيقَةُ استلقاء المخلوق لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ استلقاء اللَّهِ تَعَالَى مِثْلَ استلقاء المخلوق
كَمَا أَنَّ حَقِيقَةَ ذَاتِ اللَّهِ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَاتِنَا
فَلَيْسَ هُوَ مُمَاثِلًا لَنَا: لَا لِذَاتِنَا وَلَا لِأَرْوَاحِنَا وَصِفَاتُهُ كَذَاتِهِ " .

الوجه الخامس : وأما قول الألباني (ومما يوهن من شأن هذا الحديث أنه صح عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد ، واضعا إحدى رجليه على الأخرى)
فأقولُ نعم اختلفَ الصحابةُ –رضي الله عنهم– فمن بعدهم في حكمِ هذا الاستلقاء

وقد ذهبَ بعضُ من صححَ حديث الاستلقاء إلى ترجيح النهي وذلك لما يلي:
"1 – أن النهي حكم زائد على معهود الأصل رافع لما كان عليه الناس قبل وروده وهذه صفة الناسخ

2 – في حديث قتادة بن النعمان وكعب بن عجرة رضي الله عنهم [أن ذلك لا يصلح لبشر]
هذا خبر والأخبار لا يدخلها النسخ

وأما ورود ذلك الفعل عن بعض الصحابة –رضي الله عنهم– وبعض التابعين –رحمه الله– فلعدم علمهم بالنهي فيما يظهر ، وأما من قال من السلف أن النهي من ذلك إنما أخذ من اليهود
فهذا فيما يبدو ظن منهم إذ لم يبلغهم الحديث
فالحجةُ لمن علمَ كما لا يخفى
وأمّا من قالَ علةُ النهي عن ذلكَ هو خشية انكشاف العورة ، فيُجابُ عن هذا بأنّ هذا علة غير منصوصة شرعاً وإنما هي رأي يُبْطَلُ بخبرِ قتادة –رضي الله عنه– والله أعلم" مستفاد

الوجه السادس : وأما قول الألباني (ثم رأيت البيهقي سبقني إلى الكلام على الحديث)
فأقول هنيئاً له بهذه الموافقة العجيبة السعيدة له (!)

هذا وقد قال عبدالله بن مسعود –رضي الله عنه– [اعتبروا الناسَ بأخدانهمْ]
وقال –رضي الله عنه– [الأرواحُ جنودٌ مجندةٌ فما تعارفَ منها ائتلف وما تناكرَ منها اختلف ..
ولو أنّ منافقاً دخلَ مسجداً فيهِ مائةٌ ليسَ فيهم إلا منافقٌ واحدٌ ، لجاءَ حتى يجلس إليهِ]

وقديماً قيلَ الطيورُ على أشكالها تقع

هذا وصلى اللهم على نبينا محمد وصحبه .